

اتحاد المصارف الكويتية يحتفل بمرور 25 عاماً على تأسيسه تحت رعاية صاحب السمو

اعتبروا أنها تزيد من حجم الاستثمارات في القطاع المالي مستقبلاً

مصرفيون: خفض الضريبة لـ 15% يعزز مسيرة التنمية

تمة المنشور من 46

الحدود القصوى للصحة للتحرك المسموح به بموجب ضوابط ربط الدينار بالدولار. وحول مستقبل الاقتصاد الكويتي وما يواجهه من تحديات اشار الصباح الى انه ينطلق من توجهات القائمة نحو تطوير الكويت كمرکز مالي وتجاري. وتنفيذ هذا التوجه السلمي بناء على قرار مجلس الوزراء المؤقر بتاريخ 2005/7/3 بالموافقة على تطوير الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجاريًا، وتشكيل فريق عمل يتولى دراسة هذا المشروع من جميع جوانبه.

ومن جانبه، قال رئيس اتحاد المصارف الكويتية عبدالمجيد الشطي ان اتحاد المصارف الكويتية حقق خلال الفترة السابقة العديد من الانجازات على صعيد التعاون والعضء في الاتحاد من جهة وبين الأعضاء وجميع الجهات الخارجية الأخرى من جهة أخرى.

وقال ان المصارف الكويتية كونها لاعبا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، تتطلع بدور مهم وتقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية للعديد من المشاريع التنموية الكبيرة، مشيراً الى ان المصارف الكويتية تستحوذ على أكثر من 50% من العمالة في اطار توليهم الوظائف، وأوضح ان اتحاد المصارف الكويتية يرى ان واجبات ومسؤوليات المصارف الكويتية الاجتماعية لا تقتصر فقط على منح الدعم المادي للأنشطة الاجتماعية.

وقال ان هناك عدة محليات وعوامل برزت خلال العام المنصرم ربما تؤثر في مستقبل الاقتصاد المحلي وترسم صورة الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة أهمها: ارتفاع أسعار النفط والفوائض المالية المترتبة على ذلك.

وقال وزير الخزانة الأميركي الاسبق جون سنون ان الاقتصاد الأميركي يمر الآن بمرحلة تناطؤ اقتصادي ممثلة في تراجع معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك وازمة الرهن العقاري في مقابل زيادة



الوزير متوسلاً المكرمين من اتحاد المصارف

الشمالي: الحكومة تدرس قرارات لخفض معدلات التضخم

أكد وزير المالية مصطفى الشمالي ان الحكومة تعمل جاهدة على خفض معدلات التضخم وذلك من خلال العديد من الإجراءات التنفيذية والتي ستقوم بها خلال العام الحالي. وأضاف ان الحكومة تعمل من خلال العديد من الإجراءات التي تؤدي في النهاية الى خفض معدلات التضخم عما هي عليه الآن. وقال ان هناك تعاوناً من كل الجهات المعنية لتنفيذ رغبة الدولة في العمل على ضرورة خفض

معدلات التضخم. وفي سؤال عن السوق الخليجية المشتركة وما آثر قراراتها قال انها تشهد أول اجتماعاتها وان ما يصدر من قرارات وتوافق عليه قمة مجلس التعاون سيصبح ملزماً بالتنفيذ الفوري. وأضاف انه لو تصادف تعارض بين قرارات السوق المشتركة وبعض القرارات التنظيمية الداخلية للكويت فسنبين تعديل هذه القوانين والمواد بعد عرضها على مجلس الأمة.

الشمالي: الحكومة تدرس قرارات لخفض معدلات التضخم

أكد رئيس اتحاد المصارف الكويتية عبدالمجيد الشطي ان تغيير مسمى الاتحاد الى اتحاد مصارف الكويت هو لدخول كل المصارف الأجنبية العاملة في الكويت. وتوقع ان يشهد العام الحالي طفرة اقتصادية تتجه لبعض القرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً منها خفض ضريبة الادراج على الشركات الأجنبية من 55% الى 15% الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في جذب عدد كبير من الشركات والمؤسسات والبنوك الأجنبية للعمل داخل الكويت.

أكد وزير المالية مصطفى الشمالي ان الحكومة تعمل جاهدة على خفض معدلات التضخم وذلك من خلال العديد من الإجراءات التنفيذية والتي ستقوم بها خلال العام الحالي. وأضاف ان الحكومة تعمل من خلال العديد من الإجراءات التي تؤدي في النهاية الى خفض معدلات التضخم عما هي عليه الآن. وقال ان هناك تعاوناً من كل الجهات المعنية لتنفيذ رغبة الدولة في العمل على ضرورة خفض

واضاف ان دفع الحكومة أيضاً بعض القوانين مثل الخصخصة وهبئة سوق المال سيكون له أكبر الأثر في دفع عجلة الاقتصاد قدماً مما سيعود على اقتصاد الدولة ككل. وقال ان الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة باستطاعتها القدرة على المضي قدماً نحو تحقيق رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت لمرکز مالي وتجاري عالمي. وأكد على ان البنوك الكويتية بعيدة كل البعد عن أزمة الرهن العقاري الأميركية وذلك لعدم استفادتها من هذا المجال.

الصادرات الى دول العالم. وقال سنون ان التجارب الماضية في الاقتصاد الأميركي أظهرت ان خفض الضريبة كان أحد السبل وراء زيادة الاستثمارات الأجنبية

وتقييم الاصول بصورة واقعية والابتعاد عن الاصول عالية المخاطر هي إحدى اهم وسائل علاج أزمة الرهن العقاري الحالية التي يئن منها الاقتصاد الأميركي. وأشار الى ان منطقة الخليج من المناطق التي حرصت الدول الصناعية السبع على وجود ممثل لها في اجتماعاتها نظراً لما تمثله من أهمية كبرى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك في أحداث توازن في التجارة العالمية والإقليمية. وأوضح ان أداء الاقتصاد الكويتي يعمل بشكل جيد وفعال ويمكن ان يؤدي بشكل أفضل خلال المرحلة المقبلة. وأشار سنو بتخفيض الضرائب على الاستثمارات خلال الفترة المقبلة، والتي ستؤدي الى مزيد من الاستثمارات خلال الفترة المقبلة، وسيجعل الاقتصاد الكويتي مرتبطاً بحركة تطور الاقتصاد العالمي والإقليمي. وأوضح ان غياب الموارد والمخدرات لخدمة قضايا التنمية، معرباً عن أمه في أن تكون البنوك قاطرة مشروع تحويل الكويت الى مركز عالمي رائد في المنطقة والعالم، خاصة بعد انضمام 3 بنوك إسلامية إلى اتحاد المصارف الكويتية، مما سيوفر أرضية لتسويق تجربة الكويت الرائدة والسابقة في مجال العمل المالي الإسلامي، والذي جعلته أحد الخيارات الأساسية في الاقتصاد العالمي وأصبح الاقتصاد الإسلامي مكوناً لا يمكن تجاهله في الأسواق العالمية بحجم منتجاته أو بمستوى الإقبال عليه من مختلف الشرائح سواء أفراد أو شركات أو حكومات عبر العالم.

وأوضح العمر في تصريح صحافي على هامش الفصل الذي نظمته اتحاد المصارف الكويتية بمرور 25 عاماً على تأسيسه ان الاتحاد نجح خلال السنوات الماضية في تأسيس علاقات متينة قائمة على التعاون والتفاهم بين مختلف مؤسسات الكويت الرقابية منها والمالية وعدد آخر من الجهات المعنية برصد ومتابعة أنشطة البنوك وفي مقدمتها بنك الكويت المركزي الذي يعتبر راعي العمل المصرفي وأحد حراس المهنة والمدافعين عنها، وهذا محل فخر وتقدير لكل مصري، و ينتظر الاتحاد مزيداً من التطور في الأداء والتنوع في المهام خلال الفترة المقبلة على ضوء عدة متغيرات دخلت على العمل المصرفي الكويتي من أبرزها انضمام البنوك الإسلامية ودخول بنوك أجنبية منافسة بالإضافة إلى الدور الذي

وعن رؤيته المستقبلية للدولار الأميركي في 2008، في ظل انخفاضه المستمر، قال ان العملات تؤدي دوراً مهماً في أحداث التوازن الاقتصادي، فالدولار يتراجع في أميركا مقابل زيادة اليورو في أوروبا، واليوان في الصين بالإضافة الى هذا التوازن العالمي، فإن الاقتصاد يمثل في الواقع الأمر قدرة مميزة على زيادة صداراته، فالرهن العقاري خفض النمو بنسبة 1% والبالغ 2.5% وقد عوضتها الصادرات بنمو بلغ 1% تقريباً.

المباشرة وانتشال الاقتصاد من مرحلة الركود التي مر بها في عام 2000 و2001، وقال ان خفض الضريبة بمقدار 15% يمكن الاقتصاد الأميركي من الخروج من دائرة

الركود الاقتصادي وتحقيق معدلات توظف عالية وذلك بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كبيرة. وقال ان استخدام سعر الفائدة

ندوة: القطاع المصرفي بحاجة لتطوير التشريعات



جانب من الندوة ويدير الحديث متوسط العوضي والروضان

ولعل أوضح دليل على تنامي واتساع دور القطاع المصرفي الكويتي في عملية التنمية الشاملة هو زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ففي الوقت الذي ارتفع فيه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 9.4 مليارات دينار في عام 1997 الى 29.6 مليار دينار في عام 2006، اي بمتوسط معدل سنوي 21.4%، ارتفعت مساهمة القطاع المالي من 288 مليون دينار في عام 1997 الى 3.9 مليارات دينار في عام 2006، اي بمتوسط معدل سنوي 122.4%، وتشكل هذه المساهمة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 و16% في عام 2006، بينما تشكل 5.6% من الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في عام 1997 و29% في عام 2006، وهذه الزيادة الملحوظة في المساهمة خلال العقد الماضي تعكس الدور الفعال لهذا القطاع في الاقتصاد المحلي.

كما يتضح تنامي حجم القطاع المصرفي الكويتي من خلال الزيادة الملحوظة في إجمالي الميزانيات المجمعة للمصارف الكويتية والتي ارتفعت من 11.5 مليار دينار في عام 1997 الى 27 مليار دينار بنهاية 2006، بمتوسط معدل سنوي 13.5%.

ويبرز هنا دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية متمملاً في تعبئة المخدرات الوطنية حيث ارتفعت ودائع القطاع الخاص من 7 مليارات دينار في عام 1997 الى 15.2 مليار دينار بنهاية عام 2006، اي بمتوسط معدل سنوي 18.6%، بينما ارتفعت قروض البنوك للقطاع الخاص من 3.2 مليارات دينار في عام 1997 الى 15 مليار دينار اي بمتوسط معدل سنوي 37% للفترة نفسها.

وقال ان القطاع المصرفي كان له دور مشهود في توفير فرص العمل للكويتيين وغيرهم خلال العقد الماضي، إذ ارتفع عدد العاملين في القطاع المصرفي من 4,244 موظفاً في عام 1997 الى 9,063 موظفاً بنهاية عام 2006، اي بزيادة 113%، بينما ارتفع عدد الكويتيين من 1,366 موظفاً الى 4,674 موظفاً للفترة ذاتها اي بزيادة 242%، وازدادت نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة في القطاع من 32% في عام 1997 الى 52% بنهاية عام 2006.

وتشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني والمواطنون بتجسيد حي لروح المسؤولية الوطنية الإيجابية التي كان يزرعها لبناء جيل ما قبل النفط. وقال ان الحل يكمن في توفير الحرية الاقتصادية من خلال إصدار تشريعات ومراجعة لبعضها لتستجيب لعملية الإصلاح، وعلى رأس هذه التشريعات قانون التخصص، وإعادة هيكلة الإدارة الحكومية التي تعتبر حجر الزاوية في سياسة الإصلاح والتنمية ونجاح هذا المشروع. مع تفعيل دور المخطط الهيكلي من خلال زيادة رقة التوسع الحضري مما يمكن من توفير الأراضي اللازمة للاستخدامات الاقتصادية المختلفة من مخازن وصناعة وغيرها.

وانخاذ التدابير والسبل الكفيلة لضمان ابعاد التجاذبات السياسية وتخفيف الاحتقان السياسي الذي يعيشه بشكل يومي وتحديد المناورة السياسية بحدودها المقبولة. ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي في مكتب واي ايه ايه للاستشارات د. يوسف العوضي ان القطاع المصرفي يعتبر قاعدة أساسية لبناء اقتصاد متين، ويعزز من دعم الدولة ويساعد على تطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الشاملة المستدامة، إذا ما كانت الاسس في بناء هذا القطاع قوية وسليمة وتعتمد على الكفاءات المهنية العالية.

وفي الكويت يقوم القطاع المصرفي منذ بداية انشائه في منتصف القرن الماضي بدور الوساطة المالية والمتمثل في تعبئة المخدرات الوطنية وتوجيهها لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية.

وقال ان الكويت شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية عدة أزمات وأحداث قياسية كان لها الأثر الكبير على أداء القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة بشكل عام، فمن أزمة سوق الأوراق المالية الأولى عام 1977، الى أزمة سوق المناخ الطاحنة عام 1982، التي ادت الى إصدار وتطبيق برنامج نسوية المديونيات الصعبة عام 1986، وانتهاء بالاحتلال العراقي للغاشم عام 1990، الذي كان من نتائجه إصدار قانون نسوية المديونيات الصعبة عام 1993.

أثنى على دور البنك المركزي في تطوير المهنة

العمر: المصارف قاطرة مشروع تحويل الكويت إلى مركز عالمي رائد في المنطقة والعالم



العمر يصافح جون سنو وبينهما الوزير الشمالي

تتطلع إليه الحكومة من البنوك في مجال تمويل المشروعات الكبرى والمساهمة بدور في مشاريع التنمية والتطور الحضاري بالإضافة الى تصديها لقضايا دعم العمالة الوطنية وتنظيم سوق التمويل وغيرها علاوة على توسيع دورها الاجتماعي، مشيراً الى ان بيتك قدم مساهمات اجتماعية خلال السنوات القليلة الماضية يفخر بحجمها التي تجاوزت 13 مليون دينار، بالإضافة الى تنوعها لتشمل مختلف جوانب الحياة من صحة وتعليم ومساعدات إنسانية ودعم الأنشطة الخيرية والهيئات والمؤسسات والأنشطة الرسمية والشعبية، بجانب تنفيذ بعض المساهمات الاجتماعية على شكل مشاريع مستقلة مثل إنشاء مركز بيتك لعلاج الإدمان بتكلفة تزيد على 4 ملايين دينار وإنشاء جناح في السجن المركزي لعلاج المدمنين الحكومي بالإضافة إلى التكفل ببرنامج إنشاء 15 مركز إسعاف بتكلفة قدرها 1.5 مليون دينار علاوة على مشاريع أخرى في مجال التعليم بالتعاون مع وزارة التربية لخدمة المدارس الحكومية وتوفير احتياجاتها من المستلزمات والأدوات الأساسية للعملية التعليمية باعتبار أن الصحة والتعليم من ركائز قيام مجتمع متطور وحضاري ومتكافل.

الجدير بالذكر ان وزير المالية مصطفى الشمالي ووزير الخزانة الأميركي السابق جون سنو وعدداً كبيراً من رجالات المال والاقتصاد زاروا جناح بيتك في المعرض الذي يقام على هامش احتفال اتحاد المصارف وأشادوا بدوره الرائد والمحوري في مجال العمل المالي الإسلامي على مستوى العالم.

أشار مدير عام بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد العمر الى الأهمية التي تحتلها الصناعة المصرفية في تطور الدول من خلال تعبئة الموارد والمخدرات لخدمة قضايا التنمية، معرباً عن أمه في أن تكون البنوك قاطرة مشروع تحويل الكويت الى مركز عالمي رائد في المنطقة والعالم، خاصة بعد انضمام 3 بنوك إسلامية إلى اتحاد المصارف الكويتية، مما سيوفر أرضية لتسويق تجربة الكويت الرائدة والسابقة في مجال العمل المالي الإسلامي، والذي جعلته أحد الخيارات الأساسية في الاقتصاد العالمي وأصبح الاقتصاد الإسلامي مكوناً لا يمكن تجاهله في الأسواق العالمية بحجم منتجاته أو بمستوى الإقبال عليه من مختلف الشرائح سواء أفراد أو شركات أو حكومات عبر العالم.

وأوضح العمر في تصريح صحافي على هامش الفصل الذي نظمته اتحاد المصارف الكويتية بمرور 25 عاماً على تأسيسه ان الاتحاد نجح خلال السنوات الماضية في تأسيس علاقات متينة قائمة على التعاون والتفاهم بين مختلف مؤسسات الكويت الرقابية منها والمالية وعدد آخر من الجهات المعنية برصد ومتابعة أنشطة البنوك وفي مقدمتها بنك الكويت المركزي الذي يعتبر راعي العمل المصرفي وأحد حراس المهنة والمدافعين عنها، وهذا محل فخر وتقدير لكل مصري، و ينتظر الاتحاد مزيداً من التطور في الأداء والتنوع في المهام خلال الفترة المقبلة على ضوء عدة متغيرات دخلت على العمل المصرفي الكويتي من أبرزها انضمام البنوك الإسلامية ودخول بنوك أجنبية منافسة بالإضافة إلى الدور الذي

صناع القيم

بالتعاون مع وزارة التربية

أبنائنا هم

استثمارنا ومستقبلنا فلنحافظ عليهم

برعاية

شركة الاستثمارات الوطنية

شركة المجموعة الدولية

شركة ايضا للاستشارات المالية

الشركة الخليجية الدولية للاستثمار

شركة اللؤلؤة العقارية

وبالتعاون مع

• وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

• مركز الطفولة والأمومة

• مركز الدراسات الاجتماعية